الفصل الأول

موضوع الدراسة وأهميتها والمفاهيم الأساسية

مقدمة.

أولاً: موضوع الدراسة ومشكلتها.

ثانياً: أهمية موضوع الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: فروض وتساؤلات الدراسة.

خامساً: المفاهيم الأساسية للدراسة.

سادساً: التوجه النظري للدراسة.

obeikandl.com

مقدمة:

إن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغرب والشرق على السواء بدراسة موضوعات الأسرة المختلفة، وخاصة موضوع الطلاق، ربما يكون مرجعه إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الزواج وأهدافه، وإلى المشاكل والأزمات والتحديات التي يواجهها، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتعاظم عاماً بعد آخر، وربما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى أن كثير من خبراتنا وعواطفنا ومشاكلنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعها بشكل أو بآخر. وقد أدرك الكثيرون ممن يعملون في حقل العلم أو السياسة أو التخطيط، أو من يتصدون لتشخيص مشاكل المجتمع وبناء برامج التغير أو الإصلاح، إن الانطلاق من تفهم قضايا الزواج والطلاق المعاصرة وأزمة الأسرة ومعاناتها في هذا العصر أمراً لا مفر منه، وخاصة إذا كانت الأسرة ستظل صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية وفي بناء قيم واتجاهات الإنسان المعاصر.

هذا وقد برزت مشاكل الأسرة كمشاكل كبرى في هذا العصر نتيجة لما يتميز به من سرعة التغير وتلاحقه، وسرعة تدفق المعلومات، وسرعة تحول الصيغ الحداثية إلى صيغ عالمية. ففي ظرف العولمة هذا تصبح الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية عرضة للتخلخل والاضطراب، فرياح العولمة تأخذ الأطفال من عالم الأسرة إلى عوالم أخرى وتنزعهم من حياة العائلة إلى فضاء الاستهلاك والترف والمتع التي لا تتحقق. كما أنها تخلخل الثقافات المحلية التقليدية التي تضفي التماسك والاستقرار على حياة الأسرة والجيرة والمجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى فإن العولمة تفرض أجندة جديدة على مجتمعات العالم عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية. وتمس هذه الأجندة الأسرة بشكل واضح عندما تطرح مفهومات جديدة للأسرة، وللعلاقة بين الجنسين، وللتنشئة الاجتماعية [1].

([1]) أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 7-8 مايو2002، مطبوعات مركز البحوث

والمجتمع المصري لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية الجارية، بل أنه قد تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات الجديدة على النطاق العالمي، خاصة مع سهولة الانتقال والاتصال في ظل تقدم وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والإطلاع والتعرض لكل جديد يظهر في أي مجتمع من مجتمعات العالم. وبناء على ذلك فإن الأسرة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية، نتيجة التحولات المجتمعية، أفضت إلى بروز العديد من المشكلات والصراعات، والتي تفضي بدورها إلى احتمال وقوع الطلاق، كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الأسرى. ولعل ما تطالعنا به وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ترتبط بالنظام الأسرى، وما تعرضه الصحافة من حالات طلاق، وما تشير إليه نسب قضايا الطلاق والخلع في المحاكم المصرية يعبر بصورة واضحة عن استمرار تفاقم مشكلات الأسرة المصرية، واستمرار الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة المصرية.

ووفقاً لهذا فقد قامت الباحثة بتخصيص هذا الفصل لعرض موضوع هذه الدراسة نظراً لأهميته والضرورة الملحة لدراسته، بالإضافة إلى التعرض لأهداف هذه الدراسة وفروضها وتساؤلاتها، والمفاهيم الأساسية لها وهي مفهومي التغير الاجتماعي، والطلاق في الفكر السوسيولوجي، وأبرز العلماء الذين تناولوا هذه المفاهيم بالتعريف، كما يهتم أيضًا بعرض التوجه النظري أو النظرية التي سوف تتبناها الباحثة للوقوف على ملامح ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وعوامل ازديادها وربطها بالظروف المجتمعية، وذلك في محاولة للتعرف على المؤثرات التي تخضع لها الأسرة المصرية في الوقت الحالي، وأثر ذلك على بروز ظواهر التفكك الأسري والطلاق على وجه الخصوص.

أولاً- موضوع الدراسة ومشكلتها:

الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى أداء

والدراسات، 2003، ص ص 8:7.

Obeikandl.com

الوظائف المنوطة بأفراد المجتمع، والذين ينطلقون في الأساس من كونهم أزواجاً أو زوجات يعيشون حياة أسرية سليمة، تمثل قاعدة هامة يقيمون عليها فعاليتهم في المجتمع. ويعكس ذلك حالة من التوافق الزواجي بين الزوجين، توجهها النزعة إلى التعامل الإيجابي مع صعوبات ومشكلات الحياة، وإلى تبادل المشاعر والعواطف والمشاركة في المهام والأنشطة المألوفة، وتحقيق التوقعات الزواجية لكل منهما، وتبادل الأدوار وتكاملها فيما بينهم[2].

وقد تنعدم أو تنخفض هذه العواطف والمشاعر المشتركة، أو تكون هناك فرصة لظهور المشاكل والصراعات الزوجية، مما يؤدي إلى حدوث نوع من التفكك في العلاقات الأسرية، يترتب عليه انهيار الأسرة، وقد ساعد على ذلك مجموعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، والتي تزايدت في ظل التحولات العالمية والتي أفرزت مجموعة من الضغوط على تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية، مما فرض على الزوجين القيام بأعباء أكبر مما هو مطلوب منهما، ترتب عليه زيادة التباعد، وضعف درجة التوافق، إضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو ارتباط النساء بقوة العمل. فالزواج في ظل التحولات الحالية لم يعد يقدم للمرأة ضماناً ثابتاً للحياة، كما أن تزايد الاستقلال المادي للمرأة سوف يقلل من احتمالات بقاء حالات الزواج الفاشل، وذلك مقارنة بما كانت عليه المرأة من قبل حيث كانت مجبرة على الاستمرار في حياة زواجيه غير مرغوب فيها.

كما أدى تزايد دخول المرأة في سوق العمل إلى إحداث تحولاً في عملية اختيار شريك الحياة أو الطرف الآخر، وطبيعة الظروف التي يتم خلالها الزواج، وثبات واستقرار الزواج، بل وزيادة توقعات الزوجات بشأن تقسيم أعباء الأعمال المنزلية، مما ترتب عليه زيادة حدة المشكلات الزوجية التي أفضت إلى حدوث الطلاق، وتزايد

([2]) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، في أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 7-8 مايو 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص215.

معدلاته حتى أصبح أمراً مألوفًا ومقبولاً، بل لم يعد وجود الأطفال يمثل إلى حد كبير عائقاً يحول دون وقوع الطلاق.

ومن الصعب ملاحقة كل عناصر التغير الاجتماعي وتأثيره على الأزمات العائلية لأنها أصبحت متعددة في ذلك العصر المفتوح بلا حدود وبلا ضمان لسقف ملموس نظراً لعمليات الشد والجذب خاصة في مجال التكنولوجيا الفائقة التطور والتحديث والانبهار. حيث يؤثر التغير الاجتماعي في مدى أوسع من الخبرة العادية والجوانب الوظيفية للمجتمعات في العالم الحديث وذلك لأنه في الواقع لا توجد خاصية من خصائص الحياة ليست حصينة على توقع التغير. وتبعاً لذلك فإن انتشار التكنولوجيا المادية بسرعة وتلاحق الاستراتيجيات الاجتماعية يساهم في سرعة التغير الاجتماعي الذي قد لا تستطيع الأسرة كبناء راسخ وتقليدي أن تتحمله إلا إذا كانت هناك مرونة فائقة يتحلى بها الأفراد ليستوعبوا مشاكل العصر قبل أن يحدث الانهيار وتنتشر مزيد من الأزمات[3].

ويعتبر الطلاق أحد مظاهر التفكك الأسرى، إضافة إلى الصراعات والمشاجرات الزوجية، فالطلاق مظهر من مظاهر تحلل الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف بين الزوجين، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذي يمتنع معه كل توافق، فلا يكون ثمة سبيل إلى التراضي، ولا يكون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف، فالطلاق عادة هو الحلقة الأخيرة من مراحل الشجار والنزاع العائلي.

فالطلاق إذن من الظواهر الاجتماعية المتنوعة التي عرفتها جميع المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء مع الاختلاف في درجة حدته من مجتمع لآخر، ومن حقبة تاريخية لحقبة أخرى. كما تختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمراً لا يطاق، أو في أسباب انحلال الزواج غير الموفق، ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحولات جذرية في نسق الأسرة المصرية عامة، وتحولاً في أنساق الطلاق بصفة خاصة، حيث تغيرت مفاهيم

([3]) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص20.

openkandil.com

الأسرة الحديثة، كما حدثت مجموعة من التغيرات في الاتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية، وتغيرات في الأدوار المرتبطة بالرجال والنساء ترتب عليها حدوث تغيرات في الاتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائقاً أمام الكثيرات في المجتمع المصري.

ونظراً لأن قيمة أي عمل علمي تتوقف ومدى جدواه في خدمة المجتمع وقدرته على إلقاء الضوء على الجوانب المتعددة للمشكلة أو مساهمته في إثراء التراث النظري، وكلها عوامل تؤثر تأثيراً قوياً على قيمة البحث، فيمكن تلخيص مشكلة الدراسة هنا في محاولة التعرف على أثر التغير الاجتماعي بعوامله الداخلية والخارجية في نمو وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، وخاصة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في السنوات الأخيرة.

وستحاول الباحثة هنا أن تتناول موضوع الدراسة بطريقة شاملة ومتكاملة، حيث أنها تسعى إلى اختبار النظرية السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الطلاق، فالدراسة الحالية ترتكز على دعامتين أساسيتين هما ظاهرة الطلاق، والتغير الاجتماعي، ظاهرة الطلاق كظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بآليات التغير الاجتماعي في المجتمع، والتغير الاجتماعي كعملية ديناميكية تتبلور فيها عوامل فعالة تؤثر في ظواهر المجتمع المختلفة، وذلك انطلاقًا من نقطة هامة وهي أن الاهتمام يتزايد اليوم بالنتائج المترتبة على التغير الذي يتم في البناء أو الوظائف أو الذي يؤدي إلى خلق المشاكل والتوترات ذات الأبعاد المتنوعة في مقابل الاهتمام القديم بعوامل التغير وعملياته[4].

فقد أكدت الشواهد والدراسات المختلفة أن المجتمعات على اختلاف أنماطها قد ارتبطت بشكل أو بآخر من أشكال التغير الذي أصاب نظمها الاجتماعية، وانعكس بالتالي على الأسرة ووظائفها وبنائها والعلاقات السائدة فيها ودور كل عضو منها،

([4]) مريم أحمد مصطفي وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص26.

وأيضاً خلق العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للأسرة بعد حدوث التغير، إذ أجمع أغلب دارسوا الأسرة في مجتمعات مختلفة الأنماط أن التغيرات الاجتماعية التي صاحبت التصنيع والتقدم التكنولوجي وما يرتبط به من زيادة التحضر في الدول المتقدمة، وكذلك التغيرات الاجتماعية التي صاحبت تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية فرضت على نسق الأسرة أن يتكيف بصورة أو بأخرى مع هذه التغيرات، وامتد هذا التكيف إلى تعديلات متفاوتة المدى في بنائها ووظائفها.

وإزاء هذا فإن الدراسة الراهنة هي محاولة لفهم ومعرفة التغيرات التي تتعرض لها الأسرة المصرية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها المجتمع المصري منذ فترة ليست بالقصيرة، ذلك أن فهم الأسرة يعد خطوة جوهرية وهامة لفهم المجتمع ككل من حيث ظواهره ومشكلاته وأهدافه، فالأسرة كما هو معروف هي الوحدة التي يقوم عليها البناء الكلي للمجتمع، ونظراً للارتباط والتساند بين نظم المجتمع المختلفة واعتماد كل منها على الآخر، فإن دراسة الأسرة ككل، ودراسة التغيرات التي تتعرض لها نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعد مدخلاً مناسباً لفهم بقية نظم المجتمع المعاصرة.

فقد خضع المجتمع المصري منذ ثورة 1952 وحتى الآن لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في مختلف جوانبه، سواء الجوانب السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، غير أن أكثر هذه التحولات تأثيرًا تتمثل في تلك التي حدثت في الفترة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات عنيفة في هياكل المجتمع المصري نتج عنها تحول شامل في أفكاره، ومعتقداته، وسلوكياته، ذلك أن الانفتاح الاقتصادي لم يكن مجرد سياسة اقتصادية فحسب، بل كان تحولاً شاملاً له أبعاد اجتماعية، وثقافية، وفكرية شملت القوى الاجتماعية، ونسق القيم الاجتماعية المسيطرة، وطابع الشخصية المصرية.

وكان لتلك التحولات بما صاحبها من خلخلة في التوازن الاجتماعي وتصدع للبناء المعياري ككل انعكاسات خطيرة على الأسرة المصرية، حيث نتج عنها اهتزاز

في طبيعة القيم والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، بالإضافة إلى فساد العلاقات الأسرية بين الأباء والأبناء، والأزواج والزوجات، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية كالزيادة في معدلات الطلاق بصفة عامة، وبين حديثي الزواج بصفة خاصة، وتعدد الزوجات، وغير ذلك من مظاهر التفكك الأخرى.

بمعنى آخر فقد جاءت هذه الزيادة في معدلات الطلاق كنتاج لما يحدث في المجتمع المصري من تحولات اجتماعية اقتصادية سريعة، صاحبها تغيراً كبيراً في أنماط السلوك نتيجة لسيطرة العلمانية وانتشار مفاهيم جديدة مثل الحرية، والفردية، والمنفعة الخاصة، مما أدى إلى ضعف الضوابط الاجتماعية وانهيار القيم الدينية مقابل القيم المادية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الطبيعة القدسية للزواج واصطباغه بصبغة مادية تركز على أن السعادة الشخصية هي الهدف الأساسي في الحياة الزوجية، هذا إلى جانب وجود بعض المبررات الحديثة التي ساعدت أيضاً على انتشار ظاهرة الطلاق كانتشار التعليم وما صاحبه من استقلال اقتصادي للمرأة، وظهور مفاهيم جديدة للعلاقة بين الرجل والمرأة ساعد على انتشارها الآراء المعتدلة والمتطرفة للحركات النسائية[5].

كذلك فإن ظاهرة هجرة الأزواج للعمل بالخارج والتي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد ساهمت فيما يسمي بظاهرة تأنيث الأسرة المصرية، وهو ما جعل الزوجة تقوم بجانب أدوارها بأدوار الرجل أيضاً، الأمر الذي أنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية من جانب، وعملية الروابط الاجتماعية من جانب آخر، فضلاً عن زيادة التفكك الاجتماعي داخل الأسرة، وهو ما يتضح في حدوث الخلافات الزوجية، وسلوك الأبناء، وزيادة معدلات الطلاق والهجرة وتوتر العلاقات الجنسية. كما أن خروج الأزواج للعمل في الخارج أدى إلى هجرة الأزواج لزوجاتهم مما أدى إلى ظهور علاقة غير سوية بين الزوجين، سواء من الناحية العاطفية أو الاجتماعية داخل

([5]) سامية قدري ونيس: عادات الزواج والطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1999.

الأسرة، مما أحدث تحولاً جذرياً في الدور الاجتماعي للزوجة، وفي أدوارها التي قامت بها فضلاً عن فتور العلاقة العاطفية بين الزوجين[6].

هذا وتعد دراسة الطلاق من الموضوعات الهامة، لكونها ذات بعد تشريعي وثقافي هام، حيث أن عمليتي الزواج والطلاق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية، فكل ثقافة لها نسق خاص بها وأسلوب مميز في التعامل مع مفرداتها، بحيث تشكل نسقاً يجمع في طياته مجموعة التصورات والأفكار والأفعال إلى جانب أنماط السلوك الواقعية كما يمارسها الأفراد في مواقف معينة[7].

كما تعكس دراسة الطلاق طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتريه من عدم الاستقرار، حيث أن الزواج والطلاق هما وجهين لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً خاصاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري، وهذا يساهم بدوره في استقرار أو عدم استقرار النسق القرابي، حيث يعتبر الطلاق حالة من اختلال التوازن، نتيجة الانحراف عن نسق المعايير الخاصة بالحياة الزوجية والقواعد المنظمة لها سواء كانت تشريعية، أو ثقافية، أو اجتماعية أو اقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تم تحديد إشكالية الدراسة التي تمثل في دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرض لها المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الآن على نمو وانتشار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل الأسرة المصرية، وذلك بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي طرأت على الأسرة وهددت كيانها في الآونة الأخيرة، وذلك بهدف استقصائها ومعرفة أسبابها والظروف المجتمعية التي أفرزتها في محاولة لإلقاء الضوء على أبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية التي تهدد أهم وحدة بنائية في المجتمع وهي الأسرة.

([6]) عبد الله عبد الغني: المهاجر المصري، دراسة سسيوانثربولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990، ص 162.

([7]) محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 73.

هذا وتعتمد الباحثة في تحليلها لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج على مسلمة أساسية هامة وهي: أن أي ظاهرة سلبية تعد انعكاساً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وأن أي مشكلة داخل نسق الأسرة لابد وأن تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، خلال المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها، وأن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بغيرها من المشكلات الاجتماعية، أو بمعنى آخر أن هناك تأثيراً قوياً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها مجتمع ما خلال مرحلة زمنية معينة ينعكس على الأسرة ويعمل على إبراز بعض القيم والسلوكيات وعلى إخفاء بعض القيم والسلوكيات الأخرى.

وبناء على ذلك يمكننا حصر أسباب اختيار موضوع أو إشكالية الدراسة في النقاط التالية:

1- زيادة معدلات الطلاق خاصة بين حديثي الزواج بصورة واضحة في السنوات الأخيرة كما تدلنا على ذلك الإحصاءات الخاصة بالزواج والطلاق للأعوام من 1980 وحتى 2004 والمدونة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تعكس مدى خطورة انتشار تلك الظاهرة على الأسرة والمجتمع كله.

2- أهمية الأسرة كنواة أولى للمجتمع وأهم وحدة بنائية به، بالإضافة إلى كونها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية القادرة على إكساب الأبناء القيم المختلفة، فهي التي تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون في ظل المعايير الثقافية السائدة في المجتمع.

3- تزايد كم ونوع التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري في أواخر القرن العشرين وما نتج عنها من تأثيرات سلبية في نسق القيم الاجتماعية عامة ونسق القيم الأسرية خاصة.

ثانياً- أهمية موضوع الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري، وذلك لأن مشكلة الطلاق المبكر تمثل تهديداً قوياً لمستقبل الأسرة ودوامها، كما تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية في الأجل القصير لأدوارها

وبنائها عامة، مما يؤثر على كيان المجتمع المصري عامة.

وتوضح البيانات الرسمية في مصر، أن إجمالي عقود الزواج في مصر حتى نهاية عام 1999 بلغ 525412 ألف عقد زواج رسمي بمعدل نمو قدره 8.3% . كما توضح البيانات أيضاً أنه في نفس العام وصل حجم إشهادات الطلاق 74 ألف إشهار طلاق تقريباً بمعدل قدره 1.2%، علماً بأن حجم إشهادات الطلاق في عام 1998 كان 72 ألف إشهاره طلاق تقريباً[8]. بزيادة قدرها (2000) حالة طلاق في عام واحد. مع الوضع في الاعتبار أن هذا الحجم في إشهادات الطلاق هو العدد الرسمي المعلن من واقع السجلات الحكومية، ناهيك عن حالات الطلاق غير الرسمية، أو العرفية، إضافة إلى عدد حالات الخلع، بعد إقرار وتطبيق مواد الخلع في قانون الزواج والطلاق في مصر، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تشهد المحاكم المصرية آلاف القضايا محل النزاع الأسرى، والتي تطالب الزوجات فيها بحق التطليق، الأمر الذي يجسم بالفعل حجم هذه المشكلة وخطورتها على الأسرة والمجتمع معاً.

وللدراسة أهمية علمية ومجتمعية نعرض لها فيما يلي:

1- الأهمية العلمية: وتتمثل في:

أ- أن هذه الدراسة تعد واحدة من الدراسات التي يمكن أن تضاف إلى التراث السوسيولوجي المهتم بدراسة الأسرة المصرية ومشكلاتها، حيث تأتي دراستنا الراهنة شاملة لأبعاد التغير الذي أصاب الأسرة في مجتمعنا المصري، وعلاقته بظواهر الطلاق والتفكك الأسري.

ب- إذا كانت قضية الطلاق وتأثيراته على مختلف الأصعدة قد حظيت باهتمام كبير من قبل الدراسات السابقة، إلا أن معظمها قد أغفلت تناول موضوع الدراسة الراهنة وهو الطلاق المبكر، كما أن تباين هذه الدراسة لا يقف عند مسألة التناول فقط، بل يأتي التباين أيضاً من خلال الاختلاف النظري الذي استندت إليه الدراسة ألا وهو الدمج بين المداخل

([8]) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق لعامي 1998، 1999.

النظرية الثلاث البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية والنسوية في تفسير ظاهرة الطلاق بين الأسر حديثة الزواج.

2- **الأهمية المجتمعية. وتتمثل في:**

أ- محاولة التعرف على الأبعاد التشريعية والثقافية المحيطة بموضوع الطلاق من أجل رسم مخطط علاجي مقترح يرتبط بالتشريعات المنظمة للزواج والطلاق، إلى جانب الوعي بالقواعد المحددة للزواج والطلاق.

ب-أن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تمد القائمين على أمر الأسرة ببعض الحقائق الهامة التي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسة اجتماعية واضحة تضع في حسبانها الاهتمام برصد التغير في الأسرة من وقت لآخر، لتحديد ملامح هذا التغير وأبعاده، ورسم سياسة اجتماعية أيضاً من شأنها رعاية الأسرة والاهتمام بها، وذلك للحد من تلك الظاهرة وتلافي خطورتها على الأسرة والمجتمع.

ج- محاولة التعرف على العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، وحصر مختلف أنماطه لمعرفة مبرراته ومصاحباته، ولإعطاء صورة أكثر موضوعية من أجل مزيد من الفهم لواقع الأسرة المصرية، وطرح توقعات يمكن أن تفيد الأكاديميين والمخططين في مجال التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وعلم الاجتماع العائلي في وضع بعض البرامج الوقائية الموجهة لكل من الأزواج والزوجات بهدف حمايتهم من التعرض لمثل هذه الظاهرة التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانهيارها وبالتالي تفكك المجتمع ككل.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى الوقوف على ما يلي:

1- رصد ملامح التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبيان أثرها في تغير البناء الأسرى وارتفاع معدلات الطلاق بين حديثي الزواج.

2- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة القيم الاجتماعية السائدة بين الزوجين

حديثي الزواج في المجتمع المصري.

3- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

4- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة الأدوار الاجتماعية القائمة بين الزوجين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

5- الكشف عن طبيعة التغير الذي أصاب بناء السلطة واتخاذ القرار بين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

6- رصد الأشكال المختلفة للطلاق بين الأسر حديثة الزواج في المجتمع المصري.

7- الكشف عن العوامل والظروف المختلفة التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي إمكانية التصدي للمشكلة والتخفيف من حدتها.

ولتحقيق هذه الأهداف كان من الضروري وضع الفروض والتساؤلات الآتية:

رابعاً- فروض وتساؤلات الدراسة:

الفرض كما عرفه الباحثون ما هو إلا عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها أو المسببة لها[9]. وكلما استطاع الباحث أن يتبنى اتجاهًا فكريًا محدداً نحو الوقائع مكنه ذلك من إدراك العلاقات والارتباطات بينها، وكلما ازدادت خبرته وألفته بميدان بحثه زادت بالتالي قدرته على صياغة فروض علمية توجه دراساته[10].

وقد وضعت الباحثة مجموعة من الفروض يمكن التحقق منها، حيث تنطلق الدراسة الراهنة من فرض رئيسي مؤداه: يرتبط التغير الاجتماعي والثقافي ارتباطاً

([9]) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، 1982، ص 188.

([10]) محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1980، ص63.

طردياً في المجتمع المصري بالتغير في نسق القيم بوجه عام ونسق الأسرة ووظائفها وأدوارها بوجه خاص مما أدى إلى ازدياد حدة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل الأسرة المصرية.

وقد قسمت الباحثة هذا الفرض إلى مجموعة فروض أخرى انبثقت من مشكلة البحث وتم بلورتها في ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة، إلى جانب ما يطالعنا به التراث النظري الخاص بعدم الاستقرار الزواجي، وهذه الفروض هي:

1- ثمة تغيرات اجتماعية واقتصادية جذرية شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة انعكست على البناء الأسرى للأسرة المصرية.

2- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في تغير المنظومة القيمية للمجتمع المصري بصفة عامة وللأسرة المصرية بصفة خاصة.

3- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في تغير طبيعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية السائدة بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري.

4- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في ظهور بعض المشكلات والخلافات الزواجيه وعمليات الصراع والتفكك الأسرى بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري.

5- أن الإقامة المشتركة مع أهل الزوج أو الزوجة، وعدم التكافؤ والتوافق بين الزوجين سواء كان من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو الجنسية، والافتقاد للحب والتفاهم من جانب أحد الزوجين أو كلاهما، بالإضافة إلى الرغبة في الإنجاب من العوامل الأساسية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

هذا ويقتضي إخضاع الفروض للبحث والتحقيق وضع وصياغة عدد من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها والتحقق منها وهي:

1- هل أدى تغير القيم والاتجاهات نتيجة التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع المصري إلى حدوث تغير في القيم الأسرية، وخاصة ما يتعلق منها يقيم الاختيار الزواجي، وقيم الحب، والاحترام، والانتماء، والترابط الأسرى بين حديثي الزواج

داخل الأسرة المصرية؟

2- ما طبيعة التغير الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج بمجتمع الدراسة خلال الآونة الأخيرة؟

3- هل تغير بناء الأدوار داخل الأسرة المصرية حديثة الزواج في السنوات الأخيرة؟ وما هي طبيعة هذا التغير؟

4- ما طبيعة التغير الذي أصاب بناء السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة حديثة الزواج بمجتمع الدراسة خلال الأعوام القليلة الماضية؟

5- هل يلعب التغير في المستوى الاقتصادي التعليمي دوراً في استقلالية المرأة داخل الأسرة حديثة الزواج وقدرتها على اتخاذ القرار؟

6- هل أدى التغير الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمع المصري إلى ظهور أشكال جديدة من المشكلات الأسرية بين حديثي الزواج لم تكن موجودة من قبل؟ وما هي طبيعة تلك المشكلات؟

7- ما هي أنماط الطلاق المبكر الأكثر انتشارًا بين الأسر حديثة الزواج في المجتمع المصري؟

8- ما هي أكثر الجماعات أو الطبقات الاجتماعية أقداماً على الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج؟ ولماذا؟

9- ما هي متغيرات سوء التوافق الزواجي؟ وما مدي تأثيرها على حدوث الطلاق المبكر؟

10- ما هي الأبعاد المؤثرة في حدوث الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في المجتمع المصري في ظل التحولات الجارية؟

11- ما هي صورة المرأة المطلقة بعد فترة قصيرة من الزواج؟ وما هو نمط المشكلات التي تواجهها بعد حدوث الطلاق داخل مجتمع الدراسة؟

12- ما تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر؟ وما هو السبيل لمواجهتها من وجهة نظر حالات الدراسة؟

خامساً- المفاهيم الأساسية للدراسة:

openkanal.com

1- **مفهوم التغير الاجتماعي Social Change:**

يقول هيراقليطس "أن الأشياء في تغير متصل" وأن الوجود عبارة عن موت يتلاشى، والموت وجود يزول، والمرء بالتالي لا يمكنه أن ينزل النهر الواحد مرتين لأن مياهاً جديدة تجري من حوله أبدًا "إننا ننزل ولا ننزل النهر الواحد، إننا نكون ولا نكون"[11].

إن التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع يعتبر من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها، حتى اعتبر التغير إحدى المسلمات اللازمة لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتكوين أنماط وقيم اجتماعية جديدة تشعر الأفراد بديناميكية حياتهم وتجددها [12].

ولقد استعمل اصطلاح التغير الاجتماعي من قبيل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة، وباعتباره لا يوحي بأحكام نقدية لما هو أفضل وما هو سيئ، أو ما هو خير وما هو شر، وإنما يقرر الواقع المجرد فقط كما هو فعلاً في المجتمع.

وتعريف مفهوم التغير الاجتماعي ليس أمراً سهلاً فالمفكرون يميزون بين كل تغير وآخر، فهناك تغيرات في الجانبين المادي والفكري، وهناك تغيرات في أنماط العلاقات وأخرى بين الأفراد والجماعات. كما أن هناك تغيرات في الوظائف والأدوار الاجتماعية وأخرى في الأنظمة والقيم والعادات وفي الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين لآخر وفي أساليب توظيفها[13].

([11]) محمد أحمد الزغبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، 1991، ص36.

([12]) جهينة سلطان سيف العيسى: المجتمع القطري، دراسة تحليلية في التغير الاجتماعي المعاصر، 1982، ص 36.

([13]) محمد الحداد: التغير الاجتماعي والعنف الجنائي، حوليات آداب عين شمس، دورية علمية محكمة، المجلد 23، الجزء4، أكتوبر ديسمبر 2002، ص 127.

إن مصطلح Change في اللغة الإنجليزية يعني أية اختلافات يمكن أن تلاحظ خلال فترة من الزمن، أما مصطلح Social فيشير للإنسان وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، وبذلك يشير مصطلح التغير الاجتماعي Social Change إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات في العلاقات البشرية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[14].

هذا ويعني التغير الاجتماعي بالنسبة لعلم الاجتماع ظهور اختلافات يمكن ملاحظتها في "البناء الاجتماعي" أو "في العادات المعروفة" أو في "المعدات أو الآلات" لم تكن موجودة من قبل، أو بمعنى آخر، يشير التغير الاجتماعي إلى العملية التي تؤدي إلى اختلاف الموضوع (نظام – نسق – قاعدة – قيمة – أداة .. إلخ) وذلك بالمقارنة بحالة سابقة له في المدى القريب أو البعيد[15].

وعملية التغير الاجتماعي بهذا الشكل ليست فقط مجرد إضافة تتم بصورة آلية أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات السابقة بطريقة كمية، وإنما هي أيضاً إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية متباينة[16].

ويتفق مع هذه النظرية إلى حد كبير (عادل الهواري) حيث يري أن التغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من الناحية المورفولوجية والفزيولوجية خلال فترة زمنية محددة، ويتميز التغير الاجتماعي بصفة الترابط، فالتغير في الظاهرة سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية بدرجات مختلفة[17].

هذا وهناك تعريفات للتغير الاجتماعي تهتم بتعديد مظاهر التغير أو مجالاته

([14]) محمد عمر الطنوبي: التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص52.

([15]) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص15.

([16]) المرجع السابق، ص 22.

([17]) عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 29.

كالتغير الايكولوجي، والتغير الاقتصادي، والتغير السياسي، والثقافي. كما أن هناك ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، وغالباً ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير: التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي، الأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم والمعتقدات[18].

ولقد وضع علماء الاجتماع تعريفات عديدة لتوضيح مفهوم التغير الاجتماعي، سنعرض لبعض منها لإلقاء الضوء على تلك الظاهرة الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة.

يعرف (صمويل كوينج) Samuel koeing التغير الاجتماعي بأنه التحولات التي تحدث في أنماط الحياة الإنسانية، وأن هذه التحولات ترجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، وأن التغير هو طابع مميز لجميع المجتمعات، وأن معدل أو سرعة التغير تختلف وفقاً لبساطة المجتمعات وتعقدها، حيث يكون التغير في المجتمعات البسيطة أكثر بطئاً منها في المجتمعات المعقدة، وكذلك فإن معدل التغير الاجتماعي ومداه يختلف كثيراً بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتقدمة، وهذا يتوقف على القوى البشرية المحركة للتغير في زمن معين[19].

ويتفق ذلك مع نظرة (هيمس جوزيف) Himes Joseph للتغير الاجتماعي، حيث يعتبر فعل الإنسان وإرادته وجهده ونشاطه في تعديل بيئته، واستغلال الموارد الطبيعية مصدراً للتغير الاجتماعي، فالفرد من الممكن أن يكون مخترعاً أو قائداً لحركة اجتماعية أو مخططاً، ويمكن تصور ذلك في الأعمال التي تقوم بها القيادات الملهمة[20].

([18]) أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص14.

([19]) Samuel Koeing, Sociology, Bornes Noble Inc,N.Y1974.p279.

([20]) Himes Joseph, S. The study of sociology, an introduction & scotte

obeikandi.com

كما يتفق ذلك أيضاً مع نظرة كل من (أنكلس وسميث) Inkeles & Smith للتغير الاجتماعي، حيث اهتموا بدراسة التغيرات التي تطرأ على شخصية الفرد، وكيفية تأثيره بالتالي في البيئة المحيطة به انطلاقًا من أن الفرد هو الأساس في عملية التغير الاجتماعي[21].

ومن هنا يشير البعض إلى عمليات التغير الاجتماعي بوصفها ممارسة أفراد المجتمع لأنشطة وأعمال تختلف عما كانوا يمارسونه في الماضي[22].

أما (جينزبرج) Ginsburg فيقصد بالتغير الاجتماعي ذلك التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في كله وجزئه، إنه التغير الذي يطرأ على كل عناصر البناء سواء أكان ذلك في حجمه وتركيب أجزائه أم في شكل أنماطه الاجتماعية، أنه تغير شامل يصيب الأنساق والنظم الاجتماعية كما يصيب الأدوار والمكانات التي يحددها المجتمع إذا ما تغير البناء الاجتماعي للمجتمع خلال حقبة من الزمن[23].

فالتغير الاجتماعي عند (جينزبرج) يعني ذلك التغير الذي يطرأ على صورة المجتمع في بنائه وقد يتخذ صوراً شتي، فأحياناً يكون هادئاً يحدث بشكل لا يشعر به أحد وأحياناً أخرى يكون عنيفاً، وقد يكون التغير شاملاً، وقد يقتصر على مظهر واحد من مظاهر الحياة الاجتماعية.

وقد يظهر التفاوت في شكل التغير وحجمه ومداه باختلاف الزمان والمكان، بمعني أنه يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر.

ويعتبر الاهتمام بإبراز العوامل التي ينظر إليها باعتبارها مسئولة عن إحداث التغير من أهم المباحث التي يهتم الدارسون بمعالجتها، وتشير نتائج الدراسات المتعددة

Forese man and company, madras India (a) 1976 p.433.

([21]) Inkeles & Smith, becoming modern in dividual change in six developing society Cambridge, mass Harvard university press, 1974, p29.

([22]) Francis Mervill, society & Culture, prentice hall, new Jersy, 1981, P.102.

([23]) متروك هايس الفالح: نظريات العنف والثورة، دراسة تحليلية تقويمية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات التحليلية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991.

obeikandi.com

إلى أن التغير في المجتمع يمكن أن يفسر في ضوء العديد من العوامل منها ما يكون جغرافياً أو بيولوجياً أو اقتصادياً أو ثقافياً .. الخ[24].

ويعرف (فريدمان) Freed man التغير الاجتماعي بأنه أي تحول غير متكرر يقع في أشكال السلوك المبينة في جماعة أو مجتمع محدد[25].

ويرجع (وليام أوجبرن) William Ogbarnكل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية ويتعامل مع التغير على أنه تفاعل بين مجموعة من العوامل التكنولوجية وأخرى اجتماعية، حيث تتفاعل العوامل المادية مع غيرها من العوامل لينتج التغير[26].

أما (فيرتشيلد) Fairchild فيعرف التغير الاجتماعي بأنه الاختلافات التي تحدث في نطاق العمليات الاجتماعية الخاصة بمجتمع صغير، وقد يكون هذا التحول مخططاً له وموجهاً أو عكس ذلك، وقد يكون هذا التحول نافعاً للمجتمع وقد يكون ضاراً للمجتمع ككل أو لبعض شرائح منه[27] بينما يعرفه "كينجرلي ديفر" بأنه كل تغير في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه أو في وظائفه[28].

ويرى (روجرز) Rogers أن كلمة تغير تعني أية اختلافات يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن، أما كلمة اجتماعي فتعني الإنسان وعلاقاته بالآخرين، وبذلك يكون التغير الاجتماعي في نظره هو عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية[29].

([24]) فاطمة محمود أبو شعيرة: دور المرأة المتغير في الأسرة المصرية وأثره في البناء القيمي للمجتمع، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1984، ص ص 7:5.

([25]) Freedman and others, "Principal of Sociology", (N.y. Hoit Rinehart and Winston, 1992), P.320.

([26]) محمد نعمان جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، 1986، ص 32.

([27]) Fairchild, H. Fi "Dictionary of sociology", New York Related Sciences little field Adams co. 1985, P:20.

([28]) K. Davis, Humam Society Macmillan co, N.Y. 1950, P 622.

([29]) Rogers, Social Change Rural Society, Applenton century, claffs Inc, N.

ويعرف (محمد عاطف غيث) التغير الاجتماعي بأنه نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن[30].

ويعرفه (عبد الهادي الجوهري) بأنه هو تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائفه المتعددة[31].

ويرى(أحمد أبو زيد) أن التغير هو تلك الاختلافات التي تحدث في أي شيء والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن، وأن التغير الاجتماعي يقصد به الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها[32].

ويرى (كمال دسوقي) أن التغير الاجتماعي عموماً هو تغير في العلاقات وأنماط السلوك والعادات والتقاليد والطرق المتبعة[33].

ويرى (ستيفن فيجو) Steven vego أن التغير الاجتماعي هو عملية التحولات أو التبدلات الكمية أو الكيفية، المخططة أو غير المخططة في الظاهرة الاجتماعية، والتي يمكن أن توصف في مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهذه العناصر هي وحدة التغير، ومستوى التغير، ودوام أو استمرارية التغير، واتجاه التغير، ومقدار التغير، ومعدل التغير[34].

أما دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فتعرف التغير الاجتماعي "بأنه التحول الفعال في البناء الاجتماعي الذي يشتمل على نتاج ومظاهر معظم البناءات

Y.1960, p1.

([30]) محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص17.

([31]) عبد الهادي الجوهري: مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، نهضة الشرق، 1984، ص109.

([32]) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة، 1975، ص255.

([33]) كمال دسوقي: الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص10.

([34]) Steven Vago, Social change, second Edition, U.S.A: prentice Hall Inc, 1989, P. 9.

المتضمنة في المعايير وقواعد السلوك والمنتجات والرموز الثقافية"[35].

ويتفق ذلك مع تعريف دائرة المعارف البريطانية للتغير الاجتماعي "بأنه التحول أو التعديل في المجتمع والثقافة خلال فترة زمنية محددة في التنظيمات الاجتماعية والأفكار والقيم والتكنولوجيا والنتاجات الأخرى للتفاعل الاجتماعي"[36].

هذا ويعرف التغير أحياناً بأنه العملية المستمرة التي تهدف إلى إعادة توزيع القوة، والقوة هي الضوابط في اتخاذ القرارات، وخاصة القرارات التي تؤثر في الناس، ولهذا فكلما زاد عدد الناس الذين يتأثرون بالقرار، زادت قوة متخذ القرار، ولما كانت القوة غير مستعدة للاستسلام بسهولة، فإن التغير الاجتماعي عادة ما يكون مصحوباً بالصراع مع المصالح المستقرة[37].

وغالباً يميز علماء الاجتماع بين التغيرات التي تمثل جزءاً ضرورياً من نسق أو نظام اجتماعي دائم ومستمر، وبين التغيرات الأصلية في النسق أو النظام ذاته، وهم في ذلك يرون أن التغيرات التي تكون جزء من النسق قد تؤدى إلى تغير النسق ذاته، كذلك يحاول البعض من علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية في النسق الاجتماعي[38].

ومما سبق يتضح أن التغير الاجتماعي هو تغير بنائي يصيب المجتمع في تركيب سكانه، وعلاقات أفراده، ونظمه ومؤسساته، وظواهره الاجتماعية، كذلك يؤدي إلى تغيرات في القيم الاجتماعية والمعايير والاتجاهات، وأنماط السلوك المختلفة، والتي أتفق على تسميتها بثقافة المجتمع[39].

كذلك يختلط مفهوم التغير الاجتماعي ببعض المفاهيم الأخرى كمفهومي التحول

([35]) International Encyclopedia of social science, Vol.13-14, P.366.

([36]) The Encyclopedia Brtanica Macropedid, Vol.16, p.120.

([37]) مريم أحمد مصطفي: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص79.

([38]) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1990، ص 59.

([39]) International Encyclopeadia of the social Sciences, Op. Cit. p.366.

والتطور الاجتماعي، حيث اختلف العلماء في تعريفهم لمفهوم التحول الاجتماعي، فمنهم من رأي أنه يوازي مفهوم التغير الاجتماعي، ومنهم من رأي أنه يختلف عن التغير من خلال معدله وعمقه ومبلغ سرعته ومنهم من عرفه بمعني التطور أو التقدم.

وفي هذا الإطار يذهب (إلكسندر فلينمان) Alexander Weilinmann إلى أن التحول يعبر عن التغير الكبير الذي يؤدي إلى حدوث اختلافات كبيرة وجوهرية[40].

" ذلك أن التحول عبارة عن عملية يعمل فيها التغير على إعادة تشكيل القيم السائدة والمفاهيم المستخدمة كإطارات مرجعية، وكذلك تشكيل أنماط جديدة للسلوك، وهي عملية يمكن ملاحظتها في مراحل تاريخية متباينة، ومجالات مختلفة، ومستويات مغايرة وذلك مثل التحول من نظام الإنتاج الاقتصادي الذي يحقق الاكتفاء الذاتي إلى نظام التبادل، أو التحول إلى زراعة المحاصيل، أو التحول إلى التعليم الإلزامي غير أن هذا التحول ليس دائماً عملية تغير من المجتمعات الأكثر إلى الأقل تقليدية أو من أحد أنواع التقليد إلى آخر" [41].

أما (محمد دويدار) فيذهب إلى أن التطور هو "عملية التحول المستمر للمجتمع من خلال تحوله من شكل إلى آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي على نحو يزيد من سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة من خلال العمل الاجتماعي، وأن التطور أو التحول يعني التغيرات الكيفية في علاقات الإنتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر من الحياة الاجتماعية"[42].

وأخيراً يقدم (علي الدين هلال) تعريفاً أكثر تحديداً وتفرقه بين التحول والتغير،

([40]) Alexander Weilinmann, Evoluation Research and social change, Unesco Belgium, 1980, P.20.

([41]) محمد عاطف غيث: مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985، ص216.

([42]) محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1979، ص ص 691: 692.

فيرى أن كلمة (تحول) تشير إلى التغير في المضمون أو الجوهر حيث لا يشير التحول إلى تغيرات جزئية أو شكلية، ولكن تحولات في المضمون والطبيعة أي تلك التغيرات التي تتضمن إعادة هيكلية أو تطورات نوعية (كيفية) في الظواهر التي تتناولها[43].

وفي ضوء هذه التعريفات المختلفة يمكن أيضاً أن نعرف التحول الاجتماعي بأنه يشير إلى كافة أشكال التغيرات (الكلية) التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة، ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي[44].

المفهوم الإجرائي للتغير الاجتماعي:

يقصد بالتغير الاجتماعي في هذه الدراسة التغيرات التي حدثت داخل المجتمع المصري مصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، والعولمة وهي:

- التغير في نمط الإنتاج والاستثمار: ويقصد بها توجهات المشروعات الاستثمارية من حيث كونها تجارية أو صناعية أو زراعية، استهلاكية أم إنتاجية.
- التغيرات الطبقية: ويقصد بها التغيرات التي حدثت في البنية الطبقية من حيث تركيبها ودخولها.
- التغيرات القيمية: ويقصد بها التغيرات التي طرأت على القيم الاجتماعية، من حيث ظهور قيم جديدة مصاحبة لتلك التحولات مثل قيم السلبية، والأنانية، والمصالح الشخصية، وعدم الانتماء، بالإضافة إلى قيم الحياة السهلة المثيرة، وقيم التقليد للغرب.
- التغيرات في طبيعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية: ويقصد بها التغيرات التي طرأت على الأدوار الخاصة بكل من الزوج والزوجة داخل الأسرة، من حيث ظهور

([43]) على الدين هلال: التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، مقدمة الندوة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1988، ص ص 15: 18.

([44]) أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 14:15.

أدوار جديدة خاصة بالزوجة واختفاء بعض الأدوار التي كان يقوم بها الزوج أو تقلص حجمها وكذلك التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين، من حيث ظهور أنواع جديدة من العلاقات غير السوية، سواء من حيث الناحية العاطفية أو الاجتماعية.

2- **مفهوم الطلاق** Divorce:

الطلاق لا يتم إلا في ظل زواج، وقانوناً حتى يمكن الحصول على الطلاق فإنه يجب أولاً إثبات الزواج، فإذا لم يوجد زواج قانوني فلن يوجد طلاق قانوني.

والصعوبة التي تواجه علم الاجتماع المقارن في تعريف الزواج في مختلف الثقافات هي التي تجعل من العسير تكوين فكرة واضحة عن الطلاق، ومع ذلك فقد أمكن صياغة بعض الفروض المبدئية من أجل دراسة الفروق في معدلات الطلاق، فحينما حاول "بارنز" مثلاً أن يقدم منهجاً لتقنين إحصائيات الطلاق، ترك جانباً مهمة التعريف، ووصف الطلاق في المجتمعات البسيطة بأنه فترة انتقالية من زواج لآخر وذهب إلى أننا لكي نقيس معدلات الطلاق فإنه من المهم أن نعرف بالضبط ماذا نعني بمصطلحي زواج وطلاق.

والزواج في أبسط معانيه هو تعاقد منظم بين الرجل والمرأة، يتحملان تبعاً له مهام مؤكدة، فهو بصفة عامة عقد مشاركة بين الرجل والمرأة يبدو في الأصل من أجل الإشباع العاطفي، أو بمعني آخر هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد صور التزاوج الجنسي بين البالغين[45].

ويذهب (كنجزلي ديفيز) Kengazly Davis إلى أن الزواج هو "وسيلة لإشباع الرغبات الجنسية والحاجة للرفقة، وخارج هذا الإطار ليس له أهمية تضفي عليه صفة الاستقرار"، ويمكن تفسير هذا الرأي المتشائم الذي طرحه ديفيز والذي يجرد

([45]) سناء الخولي:الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 43.

الزواج من معاني كثيرة، بذلك الانحسار المتزايد للوظائف النظامية التي تقوم بها الأسرة فيما عدا وظيفتي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية اللتين كانتا وستظلان محورين كبيرين للحياة الأسرية، وهذا التقلص المتزايد في وظائف الأسرة يفقدها قدرتها على مقاومة تيارات الصراع التي تهدد استقرارها [46].

أما الطلاق فقد عرفه بعض الباحثين بأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج ، والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويشير المصطلح أيضاً إلى الانفصال الطبيعي بين الأزواج بحيث لا يغير هذا من العلاقات القانونية التي نجمت عن الزواج[47].

وقد عرفه (وليام جود) William Good أيضاً بأنه طريقة منظمة لوضع نهاية اختيارية للزواج، وهو شكل من أشكال الانحلال الزواجي الاختياري مثل الهجر والانفصال الناجم عن اتفاق الطرفين، ويختلف الطلاق عن ذلك علي أساس أنه قرار رسمي سواء من جانب طرفيه أو من جهة رسمية، كما يسمح الطلاق لكل من الزوجين بالزواج مرة أخرى[48].

والطلاق في الشريعة الإسلامية هو حق للزوج بموجب عقد الزواج وهو من الأحكام التي لا تكون إلا بناء على عقد صحيح[49].

ومن الباحثين من عرف الطلاق بأنه "رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص قصداً يقع من أهله في محله"، والمقصود من لفظي "أهله ومحله" أركان الطلاق، حيث أنه لا بد حين يعرف الطلاق أن يذكر أركانه ومنهم المطلق والمطلقة[50].

([46]) السيد عبد العاطى وآخرون: دراسات بيئة وأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص243.

([47]) Julius Gould. William L. Lolb, Dictionary of the social sciences , united Kingdom, 1964, P.207.

([48]) Ibid., P.208.

([49]) عبد الرحمن تاج: أحكام الأحوال الشخصية، دار الكتاب العربي، 1955، ص 239.

([50]) محمد إسماعيل عيسوي: أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، القاهرة، 1980، ص10.

كذلك فإن الطلاق في اصطلاح بعض الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الملك أو الحل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق، ففي الملك وهو الطلاق الرجعي، لا ينتهي الزواج بمجرد صدور ما يدل عليه، بل ينتهي بانتهاء عدة المطلقة، وفي أثناء العدة للمطلق أن يراجعها، رضيت أولم ترضى، ومع ذلك تحتسب الطلقة من الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته، وهي ثلاث، أما في الحل في الطلاق البائن، لا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين، سواء انتهت العدة أم لم تنته[51].

هذا وقد حاول بعض الباحثين أيضاً أن يفرق بين الانفصال والطلاق، بتحديد معياراً لهذه التفرقة يتمثل في أن الطلاق يمنح كل الطرفين حرية إقامة زواج جديد، أو أن الطلاق هو الحرمان المؤقت من المخدع والمعيشة[52].

ومن الباحثين أيضاً من فرق بين لفظ طلاق وتطليق، فذكر أن الطلاق يطلق على الحالة التي يقوم فيها أحد الطرفين بإرادته ورغبته وحده في حل رابطة الزوجية. أما التطليق فيطلق على الحالة التي يتوقف فيها حل رابطة الزوجية على إجراء تتخذه إحدى الهيئات الشرعية أو القضائية[53].

ومما سبق نرى أن كل هذه التعريفات التي عرضناها لمفهوم الطلاق قد دارت كلها في إطار واحد، وهو أن الطلاق إنهاء للعلاقة الزوجية، أو بوجود الطلاق تنتهي العلاقة الزوجية سواء تم ذلك بناء على رغبة الزوجين معاً أو رغبة أحدهما، وبه يترتب على الزوجين تجاه بعضهما البعض إجراءات شرعية وقانونية، ويتحلل كل طرف من الالتزامات والحقوق والواجبات، ويتم الانفصال تماماً في الإقامة أو المعيشة، ومن هنا يأتي تفريق الباحثون بين الطلاق والانفصال، فالطلاق عملية قضائية تتم بواسطة القانون لإنهاء العلاقة بين الزوجين، بحيث يسمح للطرفان بإقامة حياة زوجية جديدة، في حين أن

([51]) محمد أبو زهرة: الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط3، 1957، ص 279.

([52]) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص 180.

([53]) المرجع السابق: ص ص 184:181.

الانفصال عملية يتم من خلالها جعل كل طرف منفرداً، وانعدام الاتصال الجسماني واستقلال كل طرف عن الآخر في المخدع والمأكل رغم أنهما متزوجان قانونًا، وعلى ذلك فإن الطلاق أسلوب اختياري لإنهاء الزواج ويختلف عن أشكال الانحلال الزواجي الأخرى مثل الهجر والانفصال المتبادل، والطلاق بهذا الشكل هو انفصال مصدق عليه، أي أن معيار التفرقة بين الطلاق والانفصال هو في كون الطلاق يمنح كلا الطرفين حرية إقامة علاقة زواجيه جديدة، على عكس أشكال الانفصال الأخرى كالهجر مثلاً، كما أنه شكل من أشكال التفكك الأسري الكلي وليس الجزئي وآلية من آليات انهيار الأسرة نتيجة لانتهاء العلاقة الزوجية نهائياً.

وحيث أن الزواج والطلاق هما وجهين لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً خاصاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري، كان لابد من التعرض لمفهوم الأسرة باعتبارها المؤسسة أو الجماعة الاجتماعية التي تتكون غالباً من العلاقات التي تأتي من خلال الزواج. كما يؤدي وقوع الطلاق بها إلى اختلال توازنها.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنه يوجد تشابه كبير بين مفهومي الزواج والأسرة. حتى أن هناك اتجاهاً إلى استخدامهما في نفس الوقت لكي يشيرا إلى نفس الشيء، ولكنهما في الحقيقة ليسا شيئاً واحداً، فالزواج كما سبق القول عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، في حين يجمع معني الأسرة بين الزواج والإنجاب. كما تعبر الأسرة كذلك عن مجموعة المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، فالزواج شرطاً أساسياً لقيام الأسرة، إلا أن الأسرة تعني في المقام الأول مكانات وأدوار[54].

وذلك لأن الوحدات الأساسية للنسق الزواجي أو الأسري ليست الأشخاص ولكنها المكانات ذات العلاقات المتبادلة (الأوضاع) وتوقعاتها المصاحبة، وتتضمن هذه المكانات في نسق الأسرة، العلاقات المتبادلة بين الأب والإبن، والزوج والزوجة، والجد والحفيد، الأب والأم، الأخ والأخت .. الخ، ويتركز اهتمام علماء الاجتماع على

([54]) Dohpstron E. Myrdal A.(eds) The changing Roles of men and women Boston, Beacm, press, 1967, PP. 60: 77.

المعايير والأدوار والتوقعات والقيم التي تصاحب هذه الأوضاع[55].

ونظراً لتعدد أشكال الأسرة نتيجة لما مرت به من ظروف تاريخية فإنه أصبح من الضروري أن يضاف إلى كلمة أسرة صفة تحدد شكلها، فيطلق مصطلح الأسرة النووية على الجماعة التي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين فقط الذين يقيمون معاً في مسكن واحد، بينما يطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة المكونة من عدد من الأسر المترابطة التي تقيم في مسكن واحد، وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغير ذلك من الأقارب كالعم والعمة والإبنه الأرملة .. الخ وهؤلاء جميعًا يقيمون في نفس المكان ويشتركون في حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت زعامة الأب الأكبر أو رئيس العائلة[56].

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات المتنوعة في ميدان الأسرة تبين بوضوح أنه ليس هناك نمط واحد للأسرة على مستوى العالم، بل أن هناك أنماط متنوعة ومتباينة حسب الاختلافات الثقافية الواسعة النطاق، أكثر من هذا فإن هناك تنوعاً في أنماط الأسرة داخل المجتمع الواحد، فالعوامل الثقافية تتدخل بصورة أو بأخرى في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها، أكثر من هذا فإن القوى الاجتماعية المتعددة تسهم في تشكيل النسق الأسرى المرغوب فيه اجتماعيا[57].

هذا ونستطيع أن نعرف الأسرة بأنها الجماعة الصغيرة التي نواتها رجل وامرأة ربط بينهما الزواج برباطه المقدس حفظاً للنوع الإنساني وتثبيتاً للقيم الإنسانية واستمرارها، إذ لا يكون تكوين الأسرة إلا بالزواج ولا تعتبر الأسرة أسرة إلا به[58].

([55]) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1984،2، ص 57.

([56]) محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دراسة في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، القاهرة، ط1962،1،ص ص 79 :78.

([57]) Fishbier M., Kennedy R., (eds) Modern Marriage and Family Living N.Y, oxford university, press, 1961, P.15.

([58]) سميحة توفيق: مدخل إلى العلاقات الأسرية، كلية التربية، جامعة قطر، 1996، ص 14.

والأسرة بالمعني الاجتماعي، جماعة مؤتلفة قد يقصد بها كل المنحدرين من صلب أومن بيت واحد، فتوصف بالعائلة الكبرى، وقد يقصد بها البيت الناشئ من زواج، ويمكن تسميته بالأسرة النووية، ولا تعدو جماعة (مجموعة من ثلاثة أشخاص وما فوق إلا إذا توسعت داخلياً بالإنجاب وخارجياً بالمصاهرة)[59].

واصطلاح الأسرة عادة ما يستخدم للإشارة إلى مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم الأب والأم والأولاد ويسكنون معاً في مسكن واحد، ولقد اتسع الاستخدام الشائع لمصطلح الأسرة ليشمل الأجيال المتتالية كما هو في شجرة العائلة. كذلك يستخدم أحياناً مصطلح الأسرة للإشارة إلى أقارب أحد الزوجين وعلاقتهم بأقارب الطرف الآخر.

كما يشير أحياناً هذا المفهوم إلى مجموعة من الأفراد لا تربطهم صلة قرابة ولكنهم يسكنون معاً في سكن واحد، وبالرغم من هذا الغموض الذي يتصف به تعريف مفهوم الأسرة، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أن المؤسسات الاجتماعية التي تتعلق بالزواج والإنجاب وتنشئة الأولاد اجتماعياً وتتألف من مجموعة أفراد مترابطين في سكن واحد يطلق عليها مؤسسة أسرية[60].

وفي هذا السياق يرى (مورور) Morwer أن الأسرة عبارة عن خلية واحدة تتكون من مجموعة من الأدوار التي تكمل بعضها من أجل تحقيق بقاء النوع البشري ونقل الثقافة من جيل إلى آخر، وتستطيع التكيف بدرجات متفاوتة مع المجتمع الذي تعيش فيه عن طريق التوقعات المرتبطة بدور كل فرد بداخلها ودرجة تحقيقه لوظائفه بالشكل اللائق[61].

كما يعرف كل من (اوجبرن) Ogburn و (نيمكوف) Nimcoff الأسرة بأنها

([59]) خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995، ص 37.

([60]) The Encyclopedia American International, Edition, 1985, P.2.

([61]) Katharine Bliss, "father hood on trialin mexico's revolution of the family", Journal family history, July1999, V24, p.330.

رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفال ، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها، وقد تتسع دائرة الأسرة لتشمل الجدود والأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال[62].

ويتفق ذلك مع تعريف (جوردن مارشال) Gordon Marshall للأسرة، حيث يتكون مفهوم الأسرة لديه من مجموعة من الأفراد يربط بعضهم البعض علاقات حميمة من خلال رباط قرابة الدم والزواج والروابط القانونية، فهي وحدة اجتماعية ذات طابع مرن استطاعت أن تبقى على قيد الحياة وأن تتكيف عبر الزمن[63].

أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيعرف الأسرة بأنها "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العمل الجماعي، والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع وأساس جميع النظم الاجتماعية"[64].

هذا وينظر للأسرة بوصفها وحدة اجتماعية ذات وظائف متعددة أهمها على الإطلاق الجانب البيولوجي الشرعي الذي يعطي الحق للزوجين في الإنجاب ثم الجانب الاجتماعي الذي يتمثل في تنشئة الأولاد تنشئة اجتماعية في المجتمع[65].

ويذهب كثير من المفكرين المحدثين وخاصة الأمريكيين إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص تكفل لنفسها استقلالاً اقتصاديا منزلياً سواء اشتملت هذه المجموعة على وجود زواج وأطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال أو الإناث، أو تربطهم قرابة يقرها المجتمع

([62]) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص 95.

([63]) Gordon Marshall, The concise Oxford Dictionary of Sociology' , Oxford New York, Oxford University press, 1994, P.174.

([64]) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

([65]) Michael Mann "The International Encyclopedia of Sociology", New York, 1984, P. 125.

openkanal.com

أو انعدمت هذه الرابطة بينهم[66].

وقد عرف (بيرجس) Burgess و(لوك) Locke الأسرة في كتابهما "The family" بأنها (جماعة من الأشخاص الذين يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأب والأم، الأخ والأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة)[67].

وبالرغم مما يؤخذ على هذا التعريف وهو أن كلاً من بيرجس ولوك قد تجاهلا الاختلافات الجوهرية التي تدور حول طبيعة بناء الأسرة واهتمامها، إلا أنه يعد أفضل كثيراً من تعريف (كنجزلي - ديفز) الذي عرف الأسرة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم العلاقات بين كل منهم والآخر على أساس قرابة العصب ويكون كل منهم بناء على ذلك - صهر للآخر[68].

كما يعرف كل من (بل) Bell و (فوجل) Vogel الأسرة بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً بأطفالهما، وأن بعض الأطفال قد يصبحون ضمن أعضاء الأسرة بالتبني، وذلك لأنه ليس ضرورياً أن يرتبط الأطفال بيولوجيا أو عن طريق الدم بالأسرة التي ينتمون إليها[69].

أيضا عرف (ماكيفر) Magivar الأسرة قائلاً "أن الأسرة هي جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم غير أن هذه المحاولة للتوصل إلى تعريف ينطبق انطباقاً عاماً، تعتمد أساساً على الأهمية الاجتماعية للأسرة ومدى الوظائف البيولوجية الأساسية، ومن ثم فإنه تجاهل

([66]) Mariel Brorgatta,"Encyclopedia of Sociology", Vol.2, Edgrat, Brorgatta Edition Chief, University of Washington, New York, 1992, P.30.

([67]) Ernest, O Burgess and Harvej. Locke: The family from Institution to the companion ship, 2nd Edition, American Book company, U.S.A. 1953, P.7.

([68]) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص 7.

([69]) N. W, Bell and E.F. Vogel, A modern Introduction to the family, press 1960, P.1.

طائفة كبيرة من الجوانب الثقافية الكامنة في الأسرة"[70].

وعند كل من (إيليوت) M. Elliot و(ميريل) F. Merril فإن الأسرة يمكن تعريفها بأنها "وحدة بيولوجية اجتماعية مكونة من زوج وزوجة وأبنائهما. ويمكن اعتبار الأسرة أيضاً نظاماً اجتماعياً أو منظمة اجتماعية متعارف عليها، تقوم بسد حاجات إنسانية معينة"[71].

كذلك يرى كل من (سميث) Smith (وزوبف) Zopf أن لفظ الأسرة يستخدم للإشارة إلى تجمع دائم نسبياً من والدين وأطفال يقر به المجتمع وقد يشمل إلى جانب ذلك أقارب من ناحية الزوج أو من ناحية الزوجة، ويشمل تكوين أي أسرة حدوث زواج وإنجاب، وتنشئة اجتماعية وتدريب أعضاء للمجتمع[72].

كما يرى (مصطفي الخشاب) أن الأسرة هي "اتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع، وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي". ويرى بعض العلماء أن الحصول على ثمرات لهذا الاتحاد شرط ضروري لاستكمال الأسرة مقوماتها الذاتية، غير أن هذا الاعتبار خاطئ، إذ نلاحظ أن عددًا كبيراً من الأسر عقيم ولا تقلل هذه الظاهرة من شأنها[73].

وأخيراً فالأسرة بإجماع الآراء هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يأخذ على عاتقه مسئولية تحويل الحيوان الإنساني الصغير إلى مخلوق أدمى، وبدون وجود

([70]) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص177.

([71]) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص26.

([72]) Lynn Smith, and Raul E. Zopf, "Principles of Inductine Rural Sociology", F.A Davis company,
U. S. A, 1970, P .291.

([73]) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص3.

الأسرة يمكن أن ينتهي الميراث البيولوجي للإنسان بوصفه نوعاً بيولوجياً إلى كارثة[74].

ذلك أن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي أيضاً نظام اجتماعي ومصدر للأخلاق والدعامة الأولى للضبط الاجتماعي والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية[75].

ويمكن القول أن هناك أربعة وظائف عامة ينظر إليها بوصفها وظائف عالمية للأسرة وهي: الجنس، التكاثر، النواحي الاقتصادية، والتعليم فبدون الوظائف الجنسية والتكاثر لن يستطيع المجتمع أن يبقى على قيد الحياة، وبدون العلاقات الاقتصادية بين أفراد الأسرة تتوقف الحياة، وبدون تعليم الأبناء لن يكون هناك استمرارية لنقل الثقافة عبر الأجيال المتتابعة. كما أن هناك وظيفة خامسة ينظر إليها أيضاً على أنها وظيفة عالمية للأسرة وهي إعطاء كل طفل شرعي حقوقاً كاملة وفرصة في الحياة. وتختص الأسرة دون غيرها من المؤسسات الاجتماعية بأنها المؤسسة الوحيدة التي يمكن لها أن تقوم بهذه الوظائف الخمسة بكل كفاءة[76].

لذلك يرى البعض أن الأسرة ليست وحدة اجتماعية بسيطة، إنما هي نظام مركب ومعقد، وتنظيم له بناؤه، وأهدافه، وديناميا‌ته، ومن ثم تؤثر الأسرة وتتأثر بالمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتغير، وقد يختل توازنها إذا ما أختل هذا البناء،إلا أنها تظل محافظة على الحد الأدنى من التوازن الذي يتيح لها الاستمرار وتحقيق الجزء الأكبر من الأهداف[77].

المفهوم الإجرائي للطلاق:

تتبنى الدراسة الحالية الطلاق بمفهومه الاجتماعي الذي يرى أن الطلاق ليس فقط

([74]) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 59.

([75]) Grbichc, "Socialization and social change' B.J. S, Vol. 41, No, 4 Dec 1990. P.517.

([76]) The Encyclopedia American International, Op., Cit., P.2.

([77]) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص6.

تعبيراً عن سوء حظ شخصي يصيب أحد طرفي العلاقة الزواجية أو كليهما، بل هو في المقام الأول ظاهرة اجتماعية تستمد أسباب نشأتها من واقع المجتمع وأحواله المتغيرة، وكذلك ابتكاراً اجتماعياً يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التي قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأي وسيلة أخرى، ولذلك يجب أن يتجاوز التحليل العلمي له حدود الشكل القانوني إلى المضمون الاجتماعي الذي يتعين ضبط عناصره في ضوء ظروف الواقع وحركة التاريخ.

هذا ويقصد بالطلاق في هذه الدراسة، انفصال الزوج عن زوجته بعد الدخول بها خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج، أي بعد أن جمعهما عقد الزواج، بحيث يحق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد، على أن مفهوم الطلاق يختلف عن مفهوم الانفصال ذلك أن الانفصال لا يشترط فيه إنهاء العقد، ومن ثم لا يحق لأي من الطرفين إقامة زواج آخر. بناء على ذلك فإن تعريف الطلاق إجرائياً في هذا البحث ينطبق على كل فرد رجلاً أو سيدة تم إنهاء علاقته بالآخر بموجب شهادة طلاق رسمي، وتم الانفصال عن بعضهما، وأصبحا مستقلين تماما اقتصادياً، وسكنياً، وعاطفياً.

سادساً- التوجه النظري للدراسة:

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية كانت لها انعكاساتها الشديدة على الأسرة، سواء كان ذلك من حيث حجم الأسرة ووظيفتها، أم من حيث القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية ونمط الحياة داخلها .. الخ، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي كما أنها تعد من أكثر النظم الاجتماعية التي تعكس ما يدور داخل المجتمع من عمليات وتفاعلات مختلفة.

لذلك كان لابد وأن نضع في الاعتبار عند اختيار الإطار النظري للدراسة التأثير المتبادل بين الأسرة من جهة والمجتمع المحيط بها من جهة أخرى، وذلك من خلال السياق العام لعملية التغير الاجتماعي، وبالتالي فلابد من دراسة الأسرة في ضوء علاقتها بالأنساق الأخرى السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والدينية الموجودة داخل

المجتمع (الذي توجد فيه باعتبار أنها عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير) أي أنها جزء من الكل الذي تترابط أجزاؤه بعضها مع بعض، ولذلك لا يمكن دراستها ككيان مستقل بذاته، حيث أنها عرضة دائما للتأثر بالبيئة الخارجية.

ويعني هذا أن دراسة الأسرة المصرية عبر فترة تاريخية معينة من خلال ارتباطها بالنظم والظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع سوف تؤدى إلى تحليل ما طرأ عليها من تغيرات تحليلاً واقعياً، وذلك لأن كل ما يصيب المجتمع من تغيرات أو تعديلات ينعكس على وضع الأسرة التي توجد فيه.

ومن هنا فسوف تتبنى الباحثة في هذه الدراسة إطاراً نظرياً بنائياً ووظيفياً يمكن من خلاله فهم ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فهماً حقيقياً، وذلك بالرجوع إلى سياقها العام البنائي والوظيفي للتعرف على جوانبها المختلفة، وكذلك علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين تلك الظواهر وغيرها من الظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع، حيث أن المجتمع ككل يتألف من زاوية هذا الإطار من أنساق متساندة بينها قدر من الاعتماد الداخلي الذي يحقق لها حالة من التوازن النسقي، حيث تبرز أهمية كل منها بالنسبة لبناء الآخر في حالة استقرار هذا التوازن أو تغيره أيضًا.

غير أن تبني وجهة النظر البنائية الوظيفية السابقة في هذه الدراسة لا يعني الاعتماد المطلق على مقولات تلك النظرية وحدها دون اللجوء إلى نظريات أخرى تساعد في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كاللجوء إلى الاتجاه التفاعلي الرمزي في تحليل العلاقات الأسرية، وعمليات التفاعل المختلفة بين الزوج والزوجة، وارتباط ذلك بأنماط التفكك الأسري المختلفة داخل الأسرة المصرية، حيث أن التفاعلية الرمزية هنا قد فرضت ذاتها باعتبارها أنسب المداخل النظرية التي يمكن من خلالها الوقوف على مسألة السلوك والتصرفات والتفاعلات الاجتماعية على صعيد الأسرة المصرية. كذلك في فهم وتحليل علاقة التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والمجتمع الأكبر الذي تعتبر جزءاً منه ووفقاً لهذا الفهم النظري، فإننا نركز من خلال التفاعلية الرمزية على التصرفات الشخصية والسلوكية التي تصدر عن الأفراد في حياتهم اليومية، فقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجاً يمكن أن نركز من خلاله على السلوكيات

والأفعال التي يفرزها الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، لذا نجدها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها في دراسة الواقع مثل مفاهيم الدور، والمكانة والموقف الذي استطاعت من خلاله أن تقدم تفسيرات سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي.

ومن خلال ما سبق، فإن فهم الدراسة هنا لرؤى التفاعلية الرمزية يأتي بهدف التركيز على التصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، أي أن الفعل ورد الفعل الذي يأتي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج هما الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الراهنة على اعتبار أن هذه التصرفات يحكمها أمرين، الأول هو الذات والآخر هو المحيط الثقافي الذي يعيش في إطاره التفاعل الاجتماعي، حيث أن المحيط الاجتماعي والنفسي هما المحددان الرئيسيان للسلوك، فهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين.

هذا وسوف يتم الاستعانة أيضاً ببعض مقولات النظرية النسوية في تفسير انتشار الطلاق المبكر، وذلك من خلال أشكال القهر المختلفة التي قد تتعرض لها الزوجة من جانب الزوج وتدفعها إلى اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالباً ما يمارس قوته عليها، سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو التحكم الجنسي أو أشكال العنف المستخدم ضدها والتي تعد دليلاً على رغبة الزوج في فرض سيطرته، خاصة وأن تعليم الزوجة وخروجها للعمل واستغلالها اقتصادياً عن الزوج، بل ومشاركتها له أحياناً في إعالة الأسرة قد أدى بها إلى الشعور بالتحرر والمساواة مع الزوج، وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الزوج على اختلاف صورها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة.

وذلك لأنه لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق المبكر بالرجوع إلى عوامل فردية أو نفسية فقط، وذلك لأن التغير الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والتصدع الأسرى،

وصراع القيم، وعمليات التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية داخل الأسرة، والبطالة، والإدمان، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية الاقتصادية هي القادرة على وضع تلك الظاهرة في منظورها الصحيح.

وهكذا فقد استفادت الباحثة من بعض المنطلقات النظرية التي تعرضت للأسرة سواء البنائية الوظيفية أو التفاعلية الرمزية أو النظرية النسوية، حيث شكلت مسلماتها ما يعرف بسلة الاتجاهات النظرية التي أفادت الباحثة في تحليل وتفسير العلاقة الدينامية بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظاهرة الطلاق المبكر مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري موضوع الدراسة الراهنة.

ويرجع ذلك كله إلى أن دراسة التغيرات الأساسية التي شهدها المجتمع المصري ولا يزال يشهدها من حيث أثارها على الأسرة ودورها في خلق تحولات هامة في بناء وأدوار وعلاقات الأسرة المصرية وارتباط ذلك بظاهرة الطلاق المبكر لا يمكن أن تتم بصورة سليمة وبدون أوجه قصور إلا بالاعتماد على أكثر من نظرية اجتماعية، مع الاهتمام بأثر الظروف العالمية والقومية التي ساهمت في تفعيل الظاهرة موضوع البحث، وذلك حتى يمكن تحقيق رؤية واقعية متكاملة تساعدنا على فهم تلك الظاهرة وتفسيرها، وكذلك التنبؤ بمستقبلها تمهيداً لإحداث التغير المطلوب وهو التقليل من معدل انتشارها، وبالتالي تحقيق معدل أعلى من التماسك الأسرى داخل المجتمع المصري.

خاتمة:

وهكذا فقد تبين لنا من عرض موضوع الدراسة وأهميته وكذلك أهداف الدراسة وفروضها وتساؤلاتها أهمية دراسة ظاهرة الطلاق المبكر وخطورتها على كل من الأسرة والمجتمع معاً، وأن تحليل أبعاد وآليات ظاهرة الطلاق، وبصفة خاصة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في ظل التغيرات التي شهدها المجتمع، أبنيته، وعلاقاته، وأنساق قيمه، نتيجة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما يترتب عليها من آثار ونتائج، يتطلب إخضاعها للبحث الأمبيريقي الذي يمكن أن يكشف لنا عن

الأبعاد والجوانب المرتبطة بالعلاقات الداخلية للظاهرة، وأهم المتغيرات المرتبطة بها، وأكثر العوامل تأثيراً في تحديد ملامحها.

كذلك، فقد تم عرض مفاهيم الدراسة الأساسية، وذلك من خلال تعريف كل مفهوم على حدة، وتحديد الآراء المختلفة بشأنه، والتمييز بينه وبين غيره من المفاهيم الأخرى.

obeikandl.com